الجزء الأول: الإطار العام

١. واقع الزراعة اللبنانية

تغطّي الأراضي الزراعية المستغلّة ٢٥٪ من مساحة لبنان الإجمالية[١]، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٢٤٨ ألف هكتار، منها حوالي ١٠٤ ألف هكتار مروية. وتغطّي الزراعات الدائمة حوالي٤٧٪ من الأراضي الزراعية المستغلّة بينما يمثّل الزيتون الحيّز الوافر منها بحوالي ٥٢ ألف هكتار.

تبقى الزراعة اللبنانية على الرغم من ضيق المساحة، حالة خاصة متميزة في منطقة الشرق الأوسط، اذ تتوفّر ظروف مناخية وزراعية متنوّعة جداً تفتح المجال لتنوع كبير في منتجاتها. ويُمكّن توافر المياه حتى الآن، من ري حوالي نصف الاراضي المزروعة ويقلّص بشكل كبير من التأثير السلبي لتقلبات العوامل الطبيعية.

يبلغ حجم اليد العاملة الموسمية في الزراعة ١٢،٧ مليون يوم عمل في السنة، ٥٢٪ منها للإناث. ويعتبر مستوى اللجوء إلى اليد العاملة الموسمية مرتفعاً بالنسبة للبلدان المجاورة (٥١ يوم عمل/هكتار/سنة)[٢]. واستناداً إلى نتائج الإحصاء الزراعي الشامل فإن ٨٠٪ من الحيازات الزراعية تستغلّ أقل من هكتار من الأراضي الزراعية وتشمل أقل من ٢٠٪ من المساحات الزراعية في لبنان. بالمقابل تبقى نسبة الحيازات المتوسطة او الكبيرة التي يمكن ان تكون لها قدرة ذاتية على الاستثمار محدودة[٣]، إذ تمثّل ٢٠٪ من عدد الحيازات على أقصى تقدير وتشمل بحدود ٨٠٪ من المساحات الزراعية.

وتواجه الزراعة في لبنان العديد من العوائق المرتبطة أساساً بالوضعية غير المتماسكة لهياكل الانتاج والتي لا تمكّن من **حركية تنموية فاعلة**، فالتشكيلة العقارية للوحدات الزراعية (الحيازات) عموماً ما تكون مقسمة وصغيرة (مفتّتة).

ويبقى الهدف الرئيسي من انتاج هذه الحيازات الصغيرة موجهاً عموماً الى الاستهلاك الذاتي العائلي، ويعتبر تعدّد الأنشطة الاقتصادية بالنسبة لهؤلاء المزارعين هو السبيل الوحيد للحصول على دخل اضافي في انتظار التخلي عن أراضيهم تحت ضغط المضاربة العقارية سواء على المدى المتوسط او البعيد.

تعتبر الطرق والأساليب الزراعية المعتمدة عموماً، محدودة الفعالية. في حين أن

١ – بالاستناد إلى نتائج الإحصاء الزراعي الشامل لسنة ١٩٩٩.

٢ – حسب نتائج الإحصاء الزراعي الشامل.

٣ – حسب نتائج الإحصاء الزراعي الشامل.

بعـــض الحيازات الزراعية تمكّنت من القيام بقفزات نوعية وتقنية لها امكانيات عالية من المردودية والانتاجية، مما يُظهر جلياً ان هناك هوامش كبيرة للتوصل الى مستويات تقنية واقتصاديـــة عالية بالرغم من الكلفة المرتفعة نســـبياً لعوامل الانتـــاج، وهذا يبيّن إمكانية الاســـتفادة من الاعتمـــاد التدريجي على **تقنيات رائدة** أثبتـــت فعاليتها ضمن **ظروف ملائمة**.

وأدت الكلفـــة العالية لعوامل الانتاج إلى ترك العديد من الأراضي الزراعية وخصوصاً الهامشـــية منها، والى تقادم سن العمالة الزراعية الدائمة، مما يطرح بقوة اشكالية البديل الذي ســـيحل محلها، خصوصاً ان نظام الارث يزيد من حدة المشكلة (١٥٪ من الأراضي الزراعيـــة توجد في وضعية قانونية غير واضحة ومتنازع عليها) بالاضافة الى عدم شمولية المسح العقاري وتعدّد الأراضي غير القابلة للتجزئة عند الميراث وجمود السوق العقاري.

ومن جهة أخرى، تتّسم **العمليات التسويقية** التي ما زالت تعتمد على النمط القديم، ممـــا يقلّص مـــن دخل المزارع، ويحدّ من تفاعل الوحدات الزراعية الرائدة مع الاســـواق، بســـبب عدم تمكّنها من الحصول على المعلومات الدقيقـــة والمُيوّمة المتعلقة بتعاملات الأسواق وتعدّد الحواجز التي لا تمكّن من خلق أجواء تنافسية.

في ظل ما سبق، تبقى المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الوحدات (الحيازات) عائقاً لكل تحديث زراعي، إضافة إلى الطرق الاستغلالية المعتمدة من قبل المتعاملين مع القطاع الزراعي على مســـتوى التسويق والتحويل والتصدير. وتجدر الاشارة الى ان بعض التحـــولات بدأت تظهر بوضوح في هيكلية الطلب (المتاجر الكبرى، التصدير الى أســـواق جديـــدة ومربحة) والتي وجدت تجاوباً على مســـتوى العرض من طرف عدد محدود من المزارعين، غير ان هذه الموجة لم تؤدِّ حتى الآن الى تغييرات ملموسة، ولم تشمل إلا عدداً قليلاً من المتعاملين.

شـــهد القطاع الزراعي تراجعاً نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن هذا لم يُلغِ مكانته في الاقتصاد الوطني إذ أنه يؤمن:

- حوالي ٧٪ من الدخل الوطني.
- يشغّل ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من العمالة.
- يمثّل حوالي ١٧٪ من قيمة الصادرات.

يستورد لبنان جزءاً كبيراً من احتياجاته الغذائية، إذ لا يغطي الإنتاج الزراعي كل هذه الاحتياجات، وبلغت قيمة الواردات خلال سنة ٢٠٠٣ حوالي ٢٠٠٦ مليار ليرة لبنانية، ما يمثل حوالي ٢٠٪ من مجمل الواردات مساهمة بذلك في ازدياد عجز الميزان التجاري (١٨٪ من العجز يرجع الى المواد الزراعية المستوردة)، وبالمقابل لم تتعدَ قيمة الصادرات من المواد الزراعية ومشتقاتها خلال نفس السنة، ما قيمته ٣٤٥ مليار ليرة لبنانية. وتظهر الإحصاءات أن عجز الفاتورة الغذائية قد بلغ في المتوسط ١٦٢٠ مليار ليرة لبنانية سنوياً ما بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

إن الاستثمار على **فاتورة المواد الغذائية المستوردة** والتي تبلغ مستويات مرتفعة،

أصبح ضرورياً لتحسين الواقع الزراعي الداخلي، ولزيادة قدرته التنافسية أقلّه على مستوى الأسواق الداخلية.

القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٢:

القيمة بالمليار ليرة لبنانية

نوع الانتاج	إنتاج سنة ٢٠٠٠		إنتاج سنة ٢٠٠١		إنتاج سنة ٢٠٠٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
نباتي	١٣٦٧	٧٢	١٢٤٧	٧٠	١٤٠٨	٧٣
حيواني	٥٣٥	٢٨	٥٣٣	٣٠	٥٢١	٢٧
المجموع	**١٩٠٢**	**١٠٠**	**١٧٨٠**	**١٠٠**	**١٩٢٩**	**١٠٠**

قيمة الواردات والصادرات الزراعية بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٢

القيمة بالمليار ليرة لبنانية

المنتجات	قيمة الواردات			قيمة الصادرات		
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النباتية	٥٣٣	٥٨٩	٥٤٣	١٠٧	١٣٦	١١٦
الحيوانية ومشتقاتها	٥١٩	٥٥٥	٥٩٠	٢	٣	٧
المجموع	١٠٥٢	١١٤٤	١١٣٣	١٠٩	١٣٩	١٢٣
الزراعية المصنّعة	٦٥٥	٧٦٨	٧٦٥	٨٩	١٠٤	١٤٥
مجموع مجمل المنتجات	**٩٣٧٣**	**١٠٩٦٧**	**٩٧١٩**	**١٠٧٦**	**١٣٤٠**	**١٥٧١**

لم يوفّر الاطار الاقتصادي العام والتوجه المعتمد للاقتصاد اللبناني مناخاً ايجابياً للزراعة، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة تُخصّص لخدمة الدين العام الأمر الذي يقلّص من مستوى الاستثمارات ويحدّ بالتالي من تطوير القطاع الزراعي وقدرته على المنافسة.

★★★

تطـــرح الاتفاقيات المتعـــدِّدة المبرمة مع الدول المجـــاورة او في اطار جهوي (اتفاقية التيســـير العربية، الشـــراكة الاورومتوسطية...) او الاعداد للاشـــتراك في منظمة التجارة الدولية، **إشـــكالية انفتاح الأسواق ومجابهة منافســـة المنتجات الخارجية**، بسبب الكلفـــة العالية والنوعية وعدم مطابقة المواصفات، وانعدام وجود لوجيســـتية فاعلة للتسويق.

يبقى المســـتوى المتدنّي لموازنـــة وزارة الزراعة (اقل من ٠،٥٪ مـــن الموازنة العامة)، بما فيه المشـــروع الاخضر ومصلحة الأبحاث العلميـــة الزراعية التابعين لها، من العوامل الرئيســـية التي تحدّ من القيام بـــدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي. مع الإشـــارة إلى مساهمات محدّدة لوزارات أخرى في التنمية الزراعية كوزارة الطاقة والمياه، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة البيئة وغيرها من المؤسسات المانحة.

يبقى **التنسيق** بين مختلف المؤسسات **جدّ محدود**، مما يزيد من حدة **الاشكاليات**، خاصّة مشـــاريع التنمية الريفية التي تتبنّاها عدة مصادر والتي تســـاهم نوعاً ما في شكلها الحالي غير المنسّق في **تشتّت العمل التنموي**، مما يؤدّي إلى محدودية الاستيعاب الرشيد لكل الامكانيات المتاحة.

***

يتجلـــى بوضوح أن القطاع الزراعي يعيـــش أزمة خانقة في ظل وجود بوادر التغيير وهوامش تطور واضحة المعالم والتي لا يمكن لكل المزارعين تبَنيها بنفس الطريقة، وبغياب سياســـة تتلاءم مع الأوضاع المختلفة. ســـتبقى أزمة القطاع ضاغطـــة لانه يصعب على أية زراعة حديثة ان تعرف تطوراً ملحوظاً وتحقّق اختراقاً في ظلّ النواقص الحالية التي تطبع أغلب جوانب المجال الزراعي.

٢. الخصائص الوظيفية للقطاع الزراعي

في ظل الظروف المختلفة، يعرف جزء من القطاع الزراعي ديناميّة خاصة بحيث **نجد وسط التردّي الذي يطبع القطاع، وحدات زراعية تتبنّى تكنولوجيا متطورة ودقيقة ولا تهدف فقط الى الحصول على انتاجية مرتفعة، بل كذلك الى إنتاج منتجات زراعية متميّزة (الأنواع او مناطق الانتاج) ونوعيات ذات مصداقية (مؤصلة وملتزمة بالمعايير الصحية والبيئية) تمّكن من الحصول على قيمة مضافة قادرة على تمويل عوامل الانتاج المرتفعة الكلفة.**

يتعارض هذا التوجه مع التعامل القصير المدى الذي يطبع أغلب المتعاملين (المزارعين، الخدمات الزراعية، الجمعيات المهنية، التعاونيات...) الناتج عن **غياب تصور استراتيجي ودور واضح المعالم للدولة بكل مكوناتها**. ويُلاحظ ان عمليات التدخل التي تقوم بها مصادر التمويل، بالرغم من تعدّدها وتكاليفها المرتفعة، تبقى غير فاعلة لأنها لا تصوّب اهتمامها في اتجاه هدف محدّد، في ظل غياب شامل للتكامل بينها، ودون متابعة وتقييم دقيق لفاعليتها. وتُبنى أغلب هذه التدخلات عموماً على **مبدأ التوزيع دون الالتزام بالحصول على نتائج إيجابية مقابلها** سواء على المستوى الكمّي أو النوعي أو على مستوى العمالة أو الدخل.

من الواضح أنه إذا ما بقيت الأوضاع على حالها دون اعتماد تدابير عقلانية، ودون تحديث لهياكل الإنتاج مع الإبقاء على استخدام المتقادم منها، فإن الحصيلة ستكون غير مختلفة عن الوضع الحالي، حيث ستزداد مساحة الأراضي المتروكة، وسيبقى التطور في الإنتاج محدوداً، يرافقه عزوف الشباب والقدرات الخلاّقة عن الزراعة، مما سيجعل لبنان يرتكز أكثر فأكثر على الاستيراد لتلبية حاجاته الغذائية بالنسبة إلى كل المنتجات الزراعية حتى تلك التي عُرف لبنان كمصدّر لها [٤].

وإذا لم يتم تبنّي سياسة زراعية ملائمة تندرج ضمن رؤية بعيدة المدى، سيتقلص الدور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للقطاع الزراعي بشكل متزايد، ويتسبب في نفس الوقت بضياع موارد طبيعية ترتفع قيمتها باستمرار كالموارد المائية، وارتفاع الفاتورة الغذائية، وتردّي الأوضاع البيئية، وتقلّص الدور الثقافي للريف اللبناني، الأمر الذي سيزيد من حجم الهوة في **الربط ما بين الريف والمدينة** من جهة وما بين **لبنان والمهجر** من جهة أخرى. وستبقى الحاجة ملحّة إلى دعم زراعات محدّدة ومدخلات زراعيّة لسدّ الثغرة الناتجة عن الخلل في استقرار الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية لشريحة من المزارعين. ومن هذا المنطلق، فإنّ **شح الموازنة** المخصصة للقطاع الزراعي، **ليس له أثر سلبي وكلفة عالية** فقط، إنما له أيضاً **أثر مدمّر** على المدى المتوسط والبعيد بالنسبة

٤ – في افق ٢٠٢٠، من المرتقب ان يتضاعف مرتين الطلب الداخلي على اللحوم والاسماك والحليب ومشتقاته. كما ان الطلب على الخضار والفواكه سيرتفع حوالى ٧٥٪. وتجدر الاشارة الى ان العجز في الفاتورة الغذائية سنة ٢٠٠٣ بلغ حوالى ١٦٦١ مليار ليرة لبنانية.

لمكونات وشرائح كبيرة من المجتمع اللبناني.

إن استمرار الوضع الحالي، وغياب سياسة زراعية واضحة، سيؤديان لا محالة الى ازدياد حدّة التراجع في الانتاج وسوف يواجه القطاع الزراعي عجزاً متزايداً في تلبية الحاجات الدنيا للسوق الداخلي، وتفاقم الهجرة الريفية وتدهور متسارع للموارد الطبيعية (تآكل وانجراف التربة، تصحّر وتبديد للموارد المائية...). لذلك، **يجب اعتماد سياسة زراعية،** ترتكز على **وسائل كافية** وعلى **رؤى قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى** وعلى **قرار سياسي واجتماعي** في إطار الإنماء المتوازن.

٣. البحث عن الحلول البديلة

يمكن أن توفّر سياسة زراعية جريئة ترتكز على **إرادة وطنية** وتقدّم **المساندة والدعم** الملائمين للفاعلين في القطاع الزراعي، بانبعاث جديد للقطاع الزراعي يرتكز على وحدات زراعية تتمتع بتغطية تمويلية جيدة وتعتمد على تقنيات رفيعة المستوى ذات انتاجية عالية، تؤمن الحد الأدنى المطلوب من الأمن الغذائي الوطني وتزيد من حجم مشاركته في الدخل الوطني.

إن استهداف زراعة ذات **تقنيات متقدمة** تندرج ضمن **تنمية مستدامة**، يستلزم تدخلاً من الدولة ومن مصادر التمويل الأخرى، في إطار استراتيجية تنمية زراعية **يتم التوافق عليها**. وتجدر الاشارة الى ان الاختيارات الأساسية التي يعتمدها لبنان في توجهاته التنموية (اقتصاد السوق، التنمية المستدامة والإدارة الملائمة) ملزمة على مستوى كل المحاور الاستراتيجية للتنمية الزراعية.

يتميّز الشكل التقني المتطور للتنمية الزراعيّة المستدامة بما يلي:

- إنتاج ذي قيمة مضافة عالية.
- الاستفادة من فعالية الجوار (قرب المسافة بين مناطق الانتاج والأسواق).
- إستعمال فاعل للأراضي.
- حماية البيئة واستصلاح الأراضي.
- تأهيل العمالة الزراعيّة
- الحدّ من الفقر.

إنتاج ذي قيمة مضافة عالية:

لا بد أن يرافق اعتماد المزراعين على **المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية** عموماً زيادة في كميّات الانتاج، وتحسّن مستمر في نوعيّتها، واستعمال **أصناف جديدة** مطلوبة في الأسواق، كما لا بد أن يولى الاهتمام الكافي **بالخدمات المرافقة المطلوبة**، وهذا التوجه كفيل بمواجهة الكلفة المرتفعة للمدخلات الزراعية ولعوامل الانتاج، **وباستقطاب الاستثمارات المالية والموارد البشرية نحو القطاع الزراعي**.

الاستفادة من فعالية الجوار:

يسمح موقع لبنان الجغرافي وتوفّر المناطق الزراعية المتنوعة فيه، وقرب المسافة بين مناطق الانتاج والأسواق، بتوفير مساحات عمل واسعة للفعاليات المهتمة بالأنشطة المرافقة لعملية الانتاج الزراعي (البحث، التدريب، الإرشاد، المدخلات الزراعية، التصنيع والتسويق...)، **كما أن تخصّص بعض المناطق في إنتاج زراعي معيّن**، سيساهم في تخفيض كلفة الإنتاج وفي تفعيل وتمركز الأنشطة المرافقة لعملية الانتاج الزراعي، وبالتالي سيمكّن بعض المؤسسات من توسيع نشاطها ضمن الدول المجاورة.

إستعمال فاعل للأراضي الزراعيّة:

من المرتقب في إطار السياسة الزراعية الجديدة، أن تعرف مساحات المناطق المرويّة[٥] إزدياداً مضطرداً خلال العقدين المقبلين، لذلك من الضروري العمل على **إعادة الهيكلة العقارية للوحدات الزراعية** باعتماد عملية الضمّ والفرز أو زيادة مساحة هذه الوحدات عن طريق تفعيل السوق العقاري (الشراء أو الاستئجار لفترة طويلة الامد) وإنجاز قانون المزارعة وذلك بهدف **زيادة انتاجيّة عوامل الانتاج (الموارد الطبيعية، العمالة، المال) والاستعمال الامثل للموارد المالية وللاستثمارات**.

حماية البيئة واستصلاح الأراضي:

إن الزراعة ذات المستوى التقنيّ العالي والتي تعتمد على إمكانيات مالية كافية ستسهم بشكل فاعل في **الاستعمال الرشيد للمياه** وفي **الحدّ من التلوث** الناتج عن الاستعمال غير الرشيد للمبيدات والمستلزمات الكيميائيّة، كما أنها تستدعي **تكويناً وتأهيلاً وإرشاداً للمزارعين والمتعاملين مع هذا القطاع**، يجعلهم أكثر اهتماماً بإشكالية التلوث.

إنّ تدخّل الدولة على مستوى البنية التحتيّة وتأطير وتنسيق العمليات التي تقوم بها في إطار احترام مساواة المواطنين امام الخدمات العامة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستلزم تطبيق سياسة استصلاح الأراضي وتنظيمٍ متوازن للأراضي بشكل يضمن الحفاظ على البيئة.

تأهيل العمالة:

إن التطوّر المرتجى للقطاع الزراعي يستلزم وجود يد عاملة مؤهّلة تستطيع استيعاب زراعة ذات مستوى تقني عالٍ تؤمن ريعاً مرتفعاً، وتحقّق مداخيل إضافية، مما قد يساهم في اجتذاب جزءٍ من عنصر الشباب القادر والمؤهل، خصوصاً إذا ما تمّ العمل على **تقديم الدعم المناسب واللازم** لهم على المستويات كافة للاهتمام بالمجال الزراعي.

الحدّ من الفقر:

لن يتمكّن جميع العاملين في القطاع الزراعي من مواكبة القفزة النوعيّة المرتقبة للزراعة بصفة شاملة، وقد تبقى بعض المناطق المعزولة أو الهامشية خارج الحلقة التنموية المرتقبة مما يستوجب تشجيع انشطة موازية للزراعة ومصادر دخل اضافية للمزارعين وللشباب، رجالا ونساء، ووضع **برامج للتنمية الريفيّة تكون مكمّلة للتنمية الزراعية تؤمن المساهمة المطلوبة في التماسك الاجتماعي والإنماء المتوازن**.

ومن هذا المنطلق، يجب على أي استراتيجية زراعية تستهدف الوصول إلى هذا الوجه الإيجابي للقطاع الزراعي أن تتبنى فكرتين رئيستين وهما: **إعادة تأهيل القطاع الزراعي وزيادة قدرة مختلف المتعاملين على استيعاب الإمكانيات المؤدية إلى التنمية**.

٥ – استناداً إلى استراتيجية استعمال مياه الري المعدّة من طرف البنك الدولي، من المرتقب أن تقارب مساحة الأراضي المروية حوالي ١٥٠ ألف هكتار خلال سنة ٢٠٢٠ على أساس أن تنجز السدود المرتقبة ضمن الخطة العشرية لوزارة الطاقة والمياه، وعلى أن يُعاد تأهيل المناطق المروية من جهة واعتماد تقنيات الري الحديثة من جهة أخرى.

٤. دور الوزارة والأبعاد التنموية للسياسة الزراعية

تُعتبر وزارة الزراعة ومؤسساتها العامة الإدارة المسؤولة عن صياغة الإطار الاستراتيجي للزراعة **(الانتاج النباتي والحيواني والثروة السمكية)** وتأمين البنى التحتية لتسهيل عملية الانتاج وانخراط أكبر شريحة ممكنة من اللبنانيين فيها، ووضع الإطار القانوني والتشريعي المنظّم لها، وتقع عليها مسؤولية السهر على **تنفيذ وتحديث القوانين المشمولة بصلاحيتها والتنسيق مع الإدارات العامة الأخرى** وضمان حقوق القطاع الزراعي في الاتفاقيات الإقليمية والدولية.

لحظت القوانين التي حددت صلاحيات وزارة الزراعة دوراً اساسياً لها في التنمية، فمنحتها دوراً مباشراً في إدارة الموارد الطبيعية **(مياه الري، الغابات والأحراج، والمراعي)** وبرنامج التنمية الريفية وحماية أهل الريف حيث لا بد من التركيز على الشرائح التالية: الشباب والمرأة الريفية وصغار المزارعين وتجذير بقائهم في قراهم، **وتوفير البيئة المؤاتية من القوانين والتشريعات والسياسات** وتقديم الحوافز لمساعدة المنتجين للتحول نحو الالتزام بالمواصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية، ضماناً للميزة التفاضلية للانتاج **وحفاظاً على سلامة المستهلك**. هذا الدور التنموي يستلزم:

- إعادة النظر في **الجوانب القانونية وآلية تطبيقها** عبر تحديث القوانين وإصدار المراسيم التنظيمية اللازمة للوصول إلى إنتاج يتمتّع بمستوى من النوعية والمواصفات بما يضمن منافسة شريفة، على أن تؤمن عملية التحديث نواقص السوق اللبناني ما يسمح بتحويل الملكيات الزراعية إلى تجمعات ذات جدوى اقتصادية وتحدّ من الاوضاع الحصرية والريعية للملكية الزراعية التي تعيق التنمية.
- قيام الدولة بتوفير **الاستثمارات اللازمة وتحفيز القطاع الخاص** لتأمين البنية التحتية الزراعية، والعمل على الحدّ من العجز الذي تعانيه الاسواق الداخلية على مستوى الخدمات والتجهيزات والعمل على تعريف المنتجات الزراعية اللبنانية وعلى تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- بناء نظام اقتصادي زراعي يقوم على **اختيار الانتاج الملائم على اساس تمتّعه بميزة تنافسية** مع سعي للحدّ من الارباح المترتبة عن الاوضاع الحصرية والريعية، والحدّ من **الشوائب التي تعاني منها الأسواق** (إحتكارات، عدم تنظيم...).

وفي هذا الإطار، تتمحور **الممارسة القانونية** للدولة على ثلاثة مستويات أساسية:

تسهيل المنافسة – الحدّ من الخلل وعدم التكامل – ترسيخ الشفافية، بالإضافة إلى **ضبط الاسواق بإيجاد القوانين المتعلّقة بالمعايير والمواصفات** وكذلك تلك المتعلقة بتنظيم الاسواق وبالآلية التسويقية للتعريف

بالمنتج اللبناني ومزاياه سواء بالنسبة للأسواق الداخلية أو الخارجيّة.

ويتمحور **العمل الإداري** في المرافق العامة خاصة حول المجالات التالية:

- المحافظة على البيئة وتأهيل الريف وتحسين بناه التحتية.
- تحسين الخدمات الأساسيّة وتسهيل الوصول إليها (دورات تدريبيّة تقنيّة وتدريب مستمر وفاعل).
- جعل الإرشاد الزراعي المنجز من طرف الادارة أكثر كثافة وارتباطاً وتكاملاً مع بحث زراعي ذي امكانيات وذي فعالية.
- منح حوافز استثماريّة للتعاونيات المنتقاة على أساس تقديمها **مشاريع قابلة للإستثمار**، والتي توظف وسائلها المادية الخاصة، سواء كانت هذه المشاريع تهدف الى الانتاج أو توفير المدخلات أو التوضيب أو التسويق بهدف التقريب بين حركتي العرض والطلب.
- العمل على تنظيم بعض سلاسل الانتاج النباتي والحيواني بما فيه الأسماك.
- تنظيم المهن الزراعية، وتقديم المساعدات الضرورية لها والمرتبطة بموارد دائمة مصدرها ميزانية الدولة أو مداخيل شبه ضريبية. ويمكن في هذا الإطار، لهذه التنظيمات القيام ببعض المهام التي تدخل أساساً في اختصاص الدولة (الإرشاد، التكوين المستمرّ، البحث الزراعي التطبيقي...).
- تشجيع وتحديث الإنتاج بتقديم **مساعدات وحوافز لزيادة الإستثمارات** بصفة اساسية **وتسهيل التسليفات القصيرة المدى** بصفة ثانوية.
- العمل على **توفير الحماية الاجتماعيّة** لتشمل كل من يحملون صفة المزارع بعد العمل على التحديد القانوني لمهنة المزارع.
- تحديد **الموارد الضريبيّة أو شبه الضريبيّة المخصّصة للزراعة** (رسوم مختلفة، رسوم عقاريّة، موارد شبه ضريبيّة...)، **وزيادة امكانيات الموازنة**.
- اعتماد **اللامركزيّة الإداريّة** مع تفويض للصلاحيّات والوسائل اللازمة.
- تفعيل دور **التجمّعات المحلّيّة** وترابطها مع المرافق الإدارية الإقليميّة.
- العمل على التوظيف المنسّق لمصادر التمويل المتاحة (الداخلية والخارجية) للمساهمة في البرامج الإجتماعيّة المرتبطة بالتنمية الريفيّة (مكافحة الفقر)، من خلال مرافق القطاع العام واستنفار الإمكانيات التي توفرها اللامركزية.
- اعتماد مبدأ **الحوار والتشاور مع المنظمات المهنية والاهلية**.

٥. الأهداف العملية للاستراتيجية الزراعية

استناداً إلى الوضعية الحالية للقطاع الزراعي وإلى التحديات التي عليه أن يواجهها، يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية في النقاط الأربع التالية:

- **إعادة تأهيل الزراعة**
  - o الزيادة في الانتاجية (الموارد الطبيعية، الوسائل التقنية، الموارد البشرية).
  - o الزيادة في القيمة المضافة.
  - o اعتماد تقنيات حديثة.
  - o العمل على ترسيخ مفهوم الزراعة المستدامة.
  - o تحديث وتفعيل الأنشطة المرافقة للقطاع الزراعي.
- **الزيادة من القدرة على استيعاب الإمكانيات المتاحة**
  - o العمل على تواجد وتسهيل الحصول على المعلومات الملائمة (إحصائية، تقنية، قانونية، منهجية، تسويقية، مناطقية...).
  - o تنمية القدرات من أجل **إعداد المشاريع وتنفيذها، ومتابعتها وتقييمها**.
- **اعتماد مفهوم المشروع والكفاءة الاقتصادية**
  - o التقليص من توزيع المساعدات التي لا يترتّب عنها دينامية تنموية.
  - o زيادة **الحوافز** الموجّهة إلى **تحقيق المشاريع** التي تهدف إلى تأهيل الزراعة والأنشطة المرتبطة بها والعمل على **متابعتها وتقييمها**.
- **التقريب بين المؤسسات والفاعلين في المجال الزراعي**
  - o تطوير اللاحصرية واللامركزية على المستوى الإداري.
  - o تنظيم المزارعين (جمعيات، تعاونيات، غرف زراعية، ...) لتمكينهم من التعامل مع المرافق المحلية والتقنية.
  - o تحديث ومراجعة القوانين المتعلقة بالزراعة وبالمجالات المرتبطة بها.